The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.14,N3, P P21-45
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٤، العدد٣ ايلول ٢٠٢٢ ص ص ٢١-٤٥

The impact of the Corona pandemic on the global economy

(Repercussions and ways to confront)

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

((التداعيات وسبل المواجه))

*م.م تغريد حسين محمد الميالي ** م . باسمة نياز محسن الحسناوي

Abstract :

The Coronavirus (Covid-19) pandemic continues to inflict heavy and increasing losses of lives in various countries of the world. In order to protect lives and allow health care systems to cope with the crisis, it was necessary to resort to isolations, general prohibitions and large-scale closures to slow the spread of the virus. Consequently, the health crisis has severe repercussions on economic activity. As a result of this pandemic, the global economy is expected to witness a sharp contraction of - 3% in 2020, which is much worse than the consequences of the global financial crisis in 2008-2009, and the global economy is expected to grow by 5.8% in 2021 with the return of economic activity.

*المديرية العامة لتربية بابل .

**جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد .

المستخلص:- لا يزال جائحة فيروس كورونا (كوفيد -١٩) يقتل الكثير من الناس حول العالم ، ويزداد الأمر سوءًا. كان إبطاء انتشار الفيروس ضروريًا لإنقاذ الأرواح وإعطاء أنظمة الرعاية الصحية الوقت للتعامل مع الأزمة. تم ذلك من خلال العزل والحظر العام والإغلاق على نطاق واسع. لهذا السبب ، فإن الأزمة الصحية لها تأثير كبير على الاقتصاد. بسبب هذا الوباء ، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة - ٣% في عام ٢٠٢٠هذا أسوأ بكثير مما حدث في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أثناء الأزمة المالية العالمية. بمساعدة دعم السياسات ، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي في بمعدل ٥،٨% عام ٢٠٢١ عندما يعود النشاط الاقتصادي إلى طبيعته.

المقدمة :- إن دقة توقعات النمو للعالم بأسره مشكوك فيها إلى حد كبير. تعتمد التداعيات الاقتصادية على مجموعة متنوعة من العناصر التي يجعل تفاعلها التنبؤ الدقيق مستحيلاً. مثل تطور الوباء ، وبذل كافة جهود الاحتواء ، وحجم الاضطرابات المتعلقة بالعرض، بالإضافة إلى تداعيات التشديد المفاجئ لشروط الأسواق المالية الدولية ، الاختلافات في عادات المستهلك (مثل تجنب الناس مراكز التسوق ووسائل النقل العام) عواقب عدم اليقين في أسواق السلع على ثقة المستهلك. تعاني العديد من الدول حاليًا من أزمة معقدة تتضمن صدمة صحية ، اضطرابات على الاقتصاد المحلي ، وهبوط حاد في الصادرات ، وانعكاس لتدفقات رأس المال ، وانخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية. التهديدات المستمرة بمزيد من التراجع تهيمن على الحالة المزاجية. يتطلب منع العواقب غير المواتية سياسات فعالة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار المرض وإنقاذ الأرواح سيكون له تأثير على الاقتصاد على المدى القريب ، ولكن ينبغي النظر إلى هذه الخطوات على أنها استثمار في صحة البشرية والاقتصاد على المدى الطويل. لابد من الاهتمام الفوري باحتواء آثار تفشي فيروس كورونا (كوفيد - ١٩) ، لا سيما من خلال زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية لتحسين القدرات والموارد في هذا المجال ، ومن خلال تنفيذ خطوات لتقليل الإصابة.

مشكلة البحث :- تأتي مشكلة البحث من تفاقم المشكلة الصحية التي أدت بدورها الى ألاضرار بحياة ألانسان ومن ثم تفاقم ألازمة ألاقتصادية نتيجة ألانعزال عن العالم بسبب الحظر الصحي وتوجه ألانفاق نحو الخدمات الصحية .

منهج البحث :- يقوم البحث على الدراسة النظرية التي يسببها الفايروس على الاقتصادات العالمية من خلال دراسة استقرائية للواقع الحالي للاقتصاد العالمي وما التأثير الذي يسببه الفايروس وهل هناك وسيلة للتخلص من أثار الجائحة في المستقبل .

أهمية البحث :- تأتي أهمية البحث لما مر به الاقتصاد العالمي من أزمة أقتصادية وصحية نتيجة لهذا الفايروس فجاء البحث لمعرفة الأسباب والتداعيات التي تقف خلف هذا الفايروس واقتراح بعض الحلول لها .

فرضية البحث :- تأتي فرضية البحث من أن هناك أثر واضح خلفة فايروس كورونا على الاقتصاد العالمي والذي أدى الى تعطيل النشاط ألاقتصادي من أنخفاض النمو ألاقتصادي واسعار النفط العالمية وضعف التبادل التجاري .

هيكلية البحث :- من أجل تحقيق فرضية البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث :-

المبحث الاول :- فايروس كورونا (الاطار النظري) ويتضمن مفهوم فايروس كورونا، واتجاهات النمو العالمي ، وتداعيات وتحديات الازمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد 19، ومخلفات وانعكاسات الجائحة على مستقبل العلاقات الدولية ،والانعكاسات الايجابية والسلبية لكوفيد 19 على الحياة العامة للمواطنيين .

المبحث الثاني :- الأثار الاقتصادية لفايروس كورونا (التحديات)ويتضمن أثر فايروس كورونا على المؤشرات الاقتصادية العالمية ، والقنوات التي يؤثر من خلالها فايروس كورونا على الاقتصاد .

المبحث الثالث :- المقترحات وسبل المواجه لفايروس كورونا ويتضمن السياسات العامة ، والتدابير والأجراءات الاقتصادية المتخذة في دول العالم ن والسياسات الاقتصادية الموجه على مستوى دول العالم ، ودور صندوق النقد الدولي في الحد من أنتشار الفايروس ، ومقترحات لمواجهة أزمة فايروس كورونا ، وخطوات التدخل لمواجهة تداعيات جائحة كورونا اقتصادياً.

هدف البحث : يهدف البحث الى :-

- معرفة الأثار ألاقتصادية التي خلفتها أزمة كورونا .

- معرفة فايروس كورونا نظرياً .

- التوجه الى أيجاد الحلول اللازمة من قبل السياسات الاقتصادية ومؤسسات النقد الدولية .

حدود البحث :- أقتصر البحث في حدوده المكانية على دول العالم وحجم الأضرار الاقتصادية التي خلفها الفايروس التاجي اما الحدود الزمانية أمتدت من شهر مارس ٢٠٢٠م التي ظهرت فيها حالات للاصابات في مختلف دول العالم وهي الفتره التي تمكنت بها الباحثتان من معرفة وتحليل اثرالفايروس على الاقتصاد العالمي.

المبحث ألاول - فايروس كورونا الإطار النظري

أولاً :- مفهوم فايروس كورونا: وهي سلالة جديدة من الفايروسات التاجية التي تسببت لمرض كوافيد 19 والاسم الانكليزي مشتق كالتالي (CO) أول حرفين من كلمة (Corona) و (vi) هم اول حرفين من كلمة (Virus) و (D) وهو أول حرف من كلمة (Disease) وأن هذا الفايروس الجديد يرتبط بعائلة الفايروسات التاجية نفسها التي ينتمي اليها الفايروس الذي تسبب بمرض المتلازمة الحادة (سأرز) ، وبعض انواع الزكام العادي ويعد هذا الفايروس من الفايروسات المعدية التي لم يكن هناك اي علم بوجودها وتتمثل ابرز اعراض الاصابة بهذا الفايروس بالحمى ، والارهاق ، والسعال الجاف ، وقد يعاني المريض من الألآم والاوجاع والاحتقان والم الفم ، والرشح وغالباً ما تكون هذه الاعراض خفيفة وتبدأ بالتدريج . ويصاب بعض الافراد بالعدوى دون أن تظهر عليهم اي من اعراض هذا المرض ، ويمكن أن ينتقل الفايروس من شخص الى أخر عن طريق الرذاذ المتطاير من الفم أو ألان الذي يتساقط على الاسطح أو الأشياء المحيطة بالشخص المصاب ويمكن بوقتها أن يصاب الافراد الاخرين بالعدوى عند ملامستهم لهذه الاسطح أو الأشياء عن طريق الملامسة المباشرة للمصاب . [١]

وعليه يمكن أن نعرف (فايروس كورونا) :- على أنه من الفايروسات المرضية المعدية التي تنتقل عن طريق الملامسة المباشرة للشخص المصاب أو عن طريق ملامسة الأسطح او الأشياء التي سبق وأن لامسها الشخص المصاب . والتي اصابت عدداً كبيراً من أفراد المجتمع على نحو عام . ويعرف أيضاً على :- أنه جائحة عالمية مستمرة حالياً سببها فايروس كورونا عام ٢٠١٩ المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سأرز)وكان تفشي المرض للمرة ألاولى في مدينة ووهانا الصينية في أوائل شهر ديسمبر ٢٠١٩ حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية رسمياً في ٣٠ يناير أن تفشي الفايروس يشكل حالة طارئة تبعث على القلق الدولي واكدت تحوله الى جائحة في ١١ مارس ٢٠٢٠ والذي تسبب عن أكثر من ٣٩ مليون اصابة كوافيد ١٩ في أكثر من ١٨٨ دولة ومنطقة حتى تأريخ ١٩ /١٠/٢٠٢٠ تضمن أكثر من ١١١٠٠٠٠ حالة وفاة . [٢]

ويعرف حسب تعريف منظمة الصحة العالمية (WHO) بأن فايروسات كورونا هي فصيلة واسعة ألانتشار مسببه أمراض تتكون من نزلات البرد الشائعة الى الأمراض الاكثر حده على سبيل المثال متلازمة الشرق الاوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS) وفايروس كورونا المستجد (NCOV) وهو سلالة جديدة من الفايروسات التي لم يكن لها سابق معرفه لدى البشر ، من المحتمل أن يكون فيروس كورونا المسبب لمرض السارس (SARS-CoV) قد نشأ

---

[١] - حسين أبراهيم حمادي ، الكلفة ألاجتماعية لأزمة فيروس كورونا : دراسة ميدانية في ناحية العبارة (محافظة ديالى) ، جامعة واسط ، مجلة كلية التربية ، العدد التاسع والثلاثون ، الجزء الثاني ، أيار ، ٢٠٢٠، ص ٤٠١.

[٢] - على شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الرابط التالي:- https://ar.m.www.wikipia.org /١٩ /١٠/2020

في الحيوانات وانتقل من القطط إلى البشر ، وفقًا لبحث مكثف. وأن فايروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الاوسط التنفسية COV (MERS-) وقد انتقل أيضاً من الابل الى البشر ، وتشمل علامات العدوى الشائعة حمى ، سعال ، ضيق التنفس ، وفي حالاتها الخطيرة تسبب التهابات رئوية وخيمة ومتلازمة تنفسية حادة وفشل كلوي ، تؤدي الى الوفاة . فلفظ CORONA وهي كلمة لاتينية تعني التاج ، يأتي الاسم من الطريقة التي تبدو بها جسيمات الفيروس تحت المجهر الإلكتروني: لديها خط من النتوءات على السطح تجعلها تبدو مثل تاج الملك أو إكليل الشمس. [٣]

ثانياً : أتجاهات النمو العالمي :من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٠ ، وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويمثل هذا مستويات انكماش أعلى بنحو ١,٩ نقطة مئوية من تلك المتوقعة في أبريل. أكثر من المتوقع ، أدى COVID-19 إلى تراجع النشاط الاقتصادي في النصف الأول من العام. أن البحث توقع ارتفاعًا بطيئًا في النشاط الاقتصادي ، مع نمو بنسبة ٥,٤ ٪ بحلول عام ٢٠٢٠ م ، وضح تقرير أن التأثير السلبي الكبير للجائحة على الاسر منخفضة الدخل يهدد لتقدم الكبير الذي ساهم في الحد من الفقر الحاصل على مستوى العالم منذ تسعينات القرن الماضي . يرتبط عدم اليقين والوضع الحالي لتفشي فيروس كورونا الجديد بفترات ركود أكثر حدة مما كان متوقعًا في أبريل.

تشير حالات الركود في الاقتصادات التي تنخفض فيها معدلات الإصابة إلى استمرار عمليات التباعد الاجتماعي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠. وتكبدت الاقتصادات التي تشهد ارتفاعًا في معدلات الإصابة وتكافح لاحتواء المرض خسائر إضافية بسبب الإغلاق.

ثالثاً :- تداعيات وتحديات الازمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد ١٩ (من أزمة صحية الى أزمة أقتصادية) : بعد ظهور فايروس كورونا المستجد في الصين في نوفمبر ٢٠١٩ ، الذي وصل لاحقاً اللي جميع دول العالم ، منتقلاً الى واوربا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ثم أفريقيا حيث أمام هذا الانتشار السريع والمتزايد للفايروس ، شرعت عدة دول في أغلاق حدودها ووقف الرحلات الجوية الدولية ، وفي مارس ٢٠٢٠ تم تعميم قرار تقييد الرحلات الجوية وأغلاق الحدود بين الدول ، مما أدى الى وقف تحركات الأشخاص ، وكذا المبادلات التجارية وأن بدرجة أقل لأكثر من ثلاث أشهر وبالموازاة مع ذلك ، بدأت جميع البلدان في أتخاذ التدابير الصارمة والمتفاوتة الحدة من دولة لأخرى تهم تقييد مؤقتاً لحرية التنقل والتجمع بألاضافة الى سن الاجراءات الوقائية كارتداء الكمامة الوقائية ، واستخدام المعقمات الكحولية والحجر الصحي العام والخاص وفرض التباعد بين الاشخاص . لذا سعت الدول من خلال هذه التدابير أساساً الى كبح تزايد حالات العدوى والوفيات في صفوف ساكنتها وقد

[٣] - نعيم بمعوشة ، فيروس كورونا (كوفيد ١٩) في الجزائر – دراسة تحليلية – مجلة التمكين – ألاجتماعي ، المجلد ٢٠، جوان ٢٠٢٠، ص ١٢٥- ١١٣ – ١٥١.

اختلفت الاستراتيجيات المعتمدة من دولة لأخرى ، وذلك حسب قدرات كل دولة ودرجة جاهزيتها ، فضلاً عن مستوى تأهبها لمواجهة أزمة بهذا الحجم . كما أن تعامل البلدان مع الوباء كان مرتبطاً باختياراتها السياسية ، ودرجة تمثلها لحقوق ألانسان الاساسية ودرجة التأثير على التقييد الحركي ، فضلاً عن مدى التأثير لوسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي على الرأي العام وتزامناً مع بداية رفع الحجر الصحي في العديد من البلدان ، حيث تمت أعادة فتح الحدود بشكل تدريجي مع الابقاء عللى الزامية التباعد الجسدي والاجراءات الصحية الوقائية الاخرى ، غير ان هذه التدابير لم تكن كافية للحد من الركود الحاد ، كما ان التوقف الكامل للعرض والطلب في العديد من قطاعات الاقتصاد لقد شكل تحول للزمة الصحية الى أزمة أقتصادية عالمية ، ومالها من تداعياتها على الافراد في مختلف البلدان مما ساق الى جملة من التحولات البيئية والاجتماعية .[٤]

رابعاً :- مخلفات وانعكاسات الجائحة على مستقبل العلاقات الدولية : أن هذا الوباء المفاجئ لا يضع تحديات هائلة ـ امام الصحة العالمية فحسب ، بل أصبح كمحطة هائلة للانعطاف في مسار المنظومة الكونية لان التجربة قد علمت أنه مع كل جائحة هائلة ، ومع كل مواجهات حروب مدمرة ، تسقط أنظمة تدابير علاقات دولية وتولد أنظمة حديثة في مسار تطور البشرية وواضح اليوم أن عام ٢٠٢٠م هي سنة انعطاف من ذات المستوى في التأريخ لذا فأن أغلب المحللين الدوليين يناقشون الوضع حول العالم بعد انتهاء هذه الجائحة والتغيرات المصاحبة لها . بحيث سيتعرض النظام العالمي الى حالة من الاهتزاز ، وعدم الاستقرار الداخلي على مستوى العلاقات الدولية .[٥]

أن الجديد في هذه الازمة أنها كشفت ولأول مرة عن سعي الصين لاحتلال مكانة سياسية كبرى عالمياً ستعرف صراعاً مابين الدول الكبرى حول أعادة بناء نظام جديد قد ترتب علية تطورات مخيفة حول تقاسم الزعامة العالمية ، بين الولايات المتحدة والصين ، وتشكيل تحالفات جديدة تحسبا لتغير ديناميكيات القوة ، بهدف نهائي يتمثل في صياغة خطة لإعادة توزيع النفوذ العالميعتقد مؤيدو هذه الفكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون قادرة على الحفاظ على الوضع الراهن ، أو بالأحرى الاستمرار في النظام الدولي الحالي ، لأن تفشي كورونا جعل إعادة رسم ملامح النظام الجديد على أساس لا مفر منه.

ومن المتوقع حسب المتمسكين بهذا الشأن ، أن النظام العالمي لما بعد الجائحة سيفوده القطبان الرئيسيان وهما أمريكا والصين ، ولكنه وبحسبهم لن يكون بصرامة وصراع القطبية التي كانت موجودة في الحرب الباردة ، وهم يجادلون بأن مرونة النظام الجديد ستكون السمة المميزة له ، وأن

---

[٤] - عبد الله بو نعاج ، تداعيات ألازمة الصحية كوفيد- ١٩في المغرب وسبل تجاوزها ، مراكش المغرب ، مركز نماء للأبحاث والدراسات حول الصحراء ، ص ١٩٢-١٩٣.

[٥] - عبد الواحد الخمال ، التداعيات ألاقتصادية لجائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية ، المغرب ، ٢٠٢٠، ص ١٠٦.

الأطراف الأخرى ، بقيادة الاتحاد الأوروبي وروسيا ، ستستغل هذه المرونة لتعزيز دور النظام ومكانته داخل النظام العالمي.. [٦]

أما على مستوى المؤسسات الدولية الإقليمية كشفت أزمة كورونا مدى الضعف والقصور الذي تعاني منه المؤسسات الدولية الإقليمية ، حيث شكلت هذه ألازمة اختبارا مهماً لا برز مؤسسة دولية وهي منظمة الامم المتحدة من أجل قياس مدى فاعلية دورها في أدارة ألازمات الدولية ومدى استيعابها لحجم التحديات والمخاطر المستجدة التي تواجه جميع الدول ، وفعلياً فقد أظهرت هذه الكارثة الصحية قصور دور ألامم المتحدة وفروعها المتخصصة لاسيما الصحية في مواجهة هذا التهديد الحقيقي للسلم وألأمن الدوليين . وتعتبر منظمة الصحة العالمية و التي نَشَأتِ في سنة ١٩٤٨ أحدى المؤسسات المتخصصة في ألأمن الصحي و تهدف لتعزيز وحماية الصحة الجيدة في جميع أنحاء العالم فأن هذه المؤسسة الصحية العالمية فشلت في العديد من الاختبارات خصوصاً في ظل هذه الجائحة مدى التردد والاختلاف في تقديم البيانات واتخاذ القرارات من لدى المنظمة بل وتقديم معلومات خاطئة حول الارشادات التي يجب على الدول الالتزام بها . [٧]

لهذا السبب ، تعرضت المنظمة لانتقادات بسبب كيفية تعاملها مع الوباء العالمي. ومن دول عدة وعلى رأسها الولايات المتحدة ألامريكية التي قررت سحب تمويلها للمنظمة بما يصل إلى (400-500) مليون دولار كل عام ، أو ما يقرب من (10-15%) من ميزانية منظمة الصحة العالمية ، فإن البلد هو إلى حد بعيد أكبر مانح. على الرغم من ذلك ، اتهمها الرئيس ترامب بالتآمر مع الصين لنشر المرض ، وهو ما يشبه نظرية المؤامرة. وارتكابها لا خطاء قاتلة بتركيز اهتمامها على بكين ووضع الثقة المفرطة بها ، وتضليل الولايات المتحدة فيما يخص المعلومات حول أنتشار الوباء ، بألاضافة الى سوء ادارتها للازمة كما أظهرت ألازمة أيضاً تراجع البلدان في هذه المجموعة مستقلة وقائمة بذاتها. في ظل أزمة كورونا تعرضت قارة أوربا الى تحدياً كبيراً مع وجود تأثير أزمة بريكست . [٨]

وقد أظهر وضع ألاتحاد الأوربي عدم التزام دولة بمبدأ التضامن ، كما أبان ضعف المفوضية الأوربية التي لم تستطع القيام بدور تنسيقي بين دولة وتجلي غياب ذلك عبر قيام الدول الأعضاء فيه بالتحرك بشكل انفرادي دون تنسيق فيما بينها خصوصاُ في مسألة أغلاق الحدود وتطبيق سياسات العزل وإجراءات التفتيش هذه الامور التي انتهاء عصر التضامن الأوربي . لذلك تفتح مرحلة ما بعد كورونا العديد من التحديات التي من شأنها أن تشكل هزة كبيرة في الدعائم الأساسية للاتحاد ومن أبرزها ، في

---

[٦] - وضاح خنفر ، النظام الدولي في عصر كورونا ، عربي بوست ، مارس ٢٠٢٠، متوفر عبر الرابط التالي :- https://bit.ly/2WSRqro

[٧] - عبد الواحد الخمال ، التداعيات ألاقتصادية لجائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية ،المصدر السابق نفسه ، ص ١٠٦.

[٨] - وضاح خنفر ، النظام الدولي في عصر كورونا ، المصدر نفسه .

ظل غياب مظاهر التضامن والتعاضد العلنية وتراجع الحكومات داخل حدودها ، بحيث عمقت أزمة كورونا من هشاشة الاتحاد الذي تضرر بفعل تداعيات أزمات سابقة بدأ باللازمة ألاقتصادية العالمية للعام ٢٠٠٨ مروراً بأزمة اللاجئين ، وتداعيات البريكست وصولاً الى أزمة وباء كورونا . بحيث أعادت الاخيرة الاعتبار الى الدول القومية كملاذ في وقت ألازمات الكبرى كما عززت داخلياً مساعي الشعبويين في أوربا الراغبين في تفكيك ألاتحاد ، وخارجياً مراقبة العديد من القوى الدولية وعلى رأسها روسيا والصين للتحولات الجيو سياسية في القارة الأوربية ، والدفع باتجاه تغذية النزعة الانفصالية التفككية ، بحيث رأي العديد من الخبراء أن المساعدات التي قدمتها كلا الدولتين ، بالرغم يتم تصنيفها ضمن الطابع ألانساني ، لكن لا تخلو من أبعاد جيو سياسية لتحقيق مصالحها بواسطة تقوية مكاناتها داخل النظام الدولي . [٩]

خامساً:- الانعكاسات الإيجابية والسلبية لكوفيد ١٩ على الحياة العامة للمواطنين :ساهمت أزمة كوافيد ١٩ في تفاقم أزمات الدول بقطاعها العام والخاص ، سواء من حيث تراجع معدل الانتاج وأغلاق العديد من المشاريع ، فضلاً عن أغلاق المعابر والحدودالدولية وشركات الطيران التي خسرت أموالاً طارئة بسبب توقف الرحلات الجوية ، مما أثر بدورة على قطاعات أخرى كالسياحة وقطاع الصناعة التقليدية كما أسهمت جائحة كورونا في بروز التعليم عن بعد عبر أدخال الرقمنة الى قطاعات عدة ، حيث تم اللجوء اليها في التعليم ، وفي بعض الخدمات الادارية واقتناء الحاجات الضرورية ، وفي بيع المنتجات ومن ضمنها منتجات التعاونيات . [١٠]

وتوافقاً مع الظروف الوبائية الصعبة بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى أتخاذ إجراءات احترازية خوفاً من تفشي الوباء في صفوف المتعلمين ، من خلال اعتماد تقنية التعليم عن بعد بدل التعليم الحضوري ، التي تعتمد على استمرارية تلقي التلاميذ والطلبة الدروس عبر قنوات التلفزة الوطنية ، وعلى الرغم من أنه يصعب تقييم هذه التجربة ، ألا أنه لم يكن هناك خيار أخر في ظل الإمكانيات المحدودة خاصة بالنسبة للأسر التي توجد في مناطق نائية حيث يصعب ربطها بشبكات الاتصالات . لاسيما وأن التعليم عن بعد هو بمثابة نظام تفاعلي يكون طرفاه التلميذ والأستاذ ، وهذا التفاعل يكون ضعيفاً خاصه أذا علمنا أن بعض التلاميذ وأيضاً لأستاذه لا يتقنون استخدام هذه الوسائل . دون أن ننسى دور العديد من المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية وبعض المكتبات التي وضعت رهن أشاره الطلبة والطلبة الباحثين بشكل مجاني في سبيل الولوج المتكافئ للمعرفة والتحول نحو

[٩] - عبد الواحد الخمال ، التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية ، المصدر نفسه .
[١٠] - مريم رشيد ، تداعيات كوفيد ١٩ ورهانات التنمية المستدامة نحو رؤيا جديدة لتنظيم القطاع غير الهيكل وتأهيل القطاع التعاوني ، صادرات المركز الديمقراطي العربي للدراسات ألاستراتيجية والسياسية ألاقتصادية / المانيا/ برلين ، ٢٠٢٠، ص ١٤٢.

رقمنة الخدمات الادارية بذلك فالأمر لا يعدو أن يكون مجرد مرحلة لتصريف هذه الازمة والتي تقتضي من الوزارة الوصية على قطاع التعليم تفكيراً جدياً في أمكانيات رقمنة هذا القطاع . [١١]

المبحث الثاني - (الاثار الاقتصادية لفايروس كورونا- التحديات)

أولاً:- أثر فايروس كورونا على المؤشرات ألاقتصادية العالمية .: من المتوقع أن تكون الأزمة المالية العالمية التي نشأت نتيجة لوباء فيروس كورونا أشد من الأزمة التي ضربت عام ٢٠٠٨. هذه الأزمة ، مثل الأزمة الأخيرة ، ستضغط على بعض التطورات في الاقتصاد العالمي ، وسيتوقف مدى الضرر على مدى سرعة وفعالية تصرفات الحكومة لوقف مد الوباء . قال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في يناير / كانون الثاني إن معدل نمو الاقتصاد العالمي انخفض بنحو تريليون دولار عن توقعات سبتمبر / أيلول ٢٠١٩ ، مما يضع العالم على حافة ركود اقتصادي عالمي حاد. [١٢] توقع العديد من المحللين أن يستمر الاقتصاد في التوسع في عام ٢٠٢٠. ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ في تحديثه لشهر يناير ، من ٢,٩٪ في ٢٠١٩ إلى ٣٠٣٪ في ٢٠٢٠. اتفاقية التجارة "المرحلة الأولى" بين تم الاستشهاد بالصين والولايات المتحدة ، بالإضافة إلى إمكانية التخفيف من آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، كأسباب للمراجعة التصاعدية. تلقى الاقتصاد العالمي هزة شديدة من تفشي فيروس كورونا. سمحت الأحداث الأخيرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحفظ توقعاتها للنمو لعام ٢٠٢٠ بخفضها إلى النصف ، من ٢,٤ ٪ إلى ١,٥ ٪. [١٣] .

على الرغم من أن صندوق النقد الدولي قد وعد بمراجعة كبيرة في المستقبل القريب ، إلا أن المجموعة السابقة من التحديثات قد تكون مفرطة في التفاؤل. هذا لأنهم أخذوا في الاعتبار الاعتقاد السائد أن اركود الذي حدث في الربع الأول * سيتم تعويضه في الربع الثاني ، في حين أن النمو في الواقع من المرجح أن يكون سلبياً في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. [١٤]

هناك أثارعديده وعميقه لأنتشار فايروس كورونا الجديد حيث انه من المتوقع تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي نتيجة لثلاثة اسباب رئيسية .

١- يتاثر جانب العرض بسبب تعطيل الانتاج نتيجة لاصابه بالفايروس وكذلك اجراءات احتوائة .

---

[١١] - تقرير دولي يصنف المغرب في مراحل متتالية في تصنيف التجارة الدولية / https://www.noonpresse.com، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٤.

[١٢]- WWW. Unclad. Org ((UN Calls for $ 2.5 trillion –Coronavirus Crisis Package For Developing Country , 30 , March2020 ere loping Country , 30 , March2020

[١٥] Outlook Economic Report , IMF , March 2020.

[١٤] - صندوق النقد الدولي

* الفرق بين الركود والكساد

* - الركود :- هو يتقلص الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لربعين على ألاق ذلك لان نمو الناتج المحلي ألاجمالي عادة ما يتباطأ لعدة أرباع قبل أن يتحول الى انكماش وذلك استجابة لتباطؤا طلب المستهلكين وهناك العديد من المؤشرات ألاقتصادية الأخرى التي تشير الى الركود مثل الدخل والعمالة والتصنيع ومبيعات التجئ . كان هناك ٣٣ حالة ركود منذ عام ١٨٥٤ في العالم أخرها العام ٢٠٠٨.

* الكساد ألاقتصادي :- هو ركود أقتصادي متراكم ممتد لسنوات أنه أشد من الركود وممكن أن تصل البطالة الى أكثر من ٢٥ % أن التداعيات السلبية التي خلفها الكساد الكبير أستمر لمدة طويله حتى بعد انتهائه وكانت حالة الكساد الوحيدة التي حدثت في العالم هي الكساد عام ١٩٢٩ واستمر لمدة عشر سنوات .

٢- يتأثر جانب الطلب في كل مكان في العالم ، ولكن بشكل رئيسي في صناعات السفر والترفيه.

٣- بسبب الانتشار الدولي للفيروس وما تلاه من انخفاض في الطلب العالمي في الدول الصناعية الرئيسية والصين ، سيتضرر الاقتصاد العربي بشدة بطرق متنوعة ، من أهمها خسارة عائدات السياحة والصادرات النفطية. . سوف تتطلب الدول والمؤسسات الاقتصادية مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد نتيجة تراجع النشاط الصناعي العالمي ، فضلا عن إمكانية الاستفادة من العديد من القطاعات الأخرى مثل الأدوية. وشركات الاتصالات والتجارة الإلكترونية.

ثانياً :- القنوات التي يؤثر من خلالها فايروس كورونا على الاقتصاد .

١- النمو ألاقتصادي :ساهم الصراع التجاري بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة ، والتهديدات الجيوسياسية ، وتقلب الأوضاع في بعض الدول ، في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي فيروس كورونا.

قبل جائحة كورونا ، كانت المؤسسات الدولية قد خفضت توقعاتها للتنمية الاقتصادية العالمية. على سبيل المثال ، توقع صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سيرتفع بنسبة ٣,٣٪ في ٢٠٢٠ و ٣,٤٪ في ٢٠٢١ ، بانخفاض عن توقعاته السابقة البالغة ٢,٩٪ لعام ٢٠١٩. [١٥]

بعد انتشار فيروس كورونا ، تحرك الصندوق لتعديل هذه التوقعات في ظل التأثير السلبي للفيروس على جانب العرض والطلب العالمي. وكان هذا صحيحًا بشكل خاص في أعقاب التباطؤ في محددات الطلب العالمي المتمثل في الاستهلاك والاستثمار العالميين ، وكذلك حركة التجارة الدولية التي أصيبت بالشلل بعد أن أغلقت الدول حدودها وقلصت حركة البضائع والأفراد. كان يشير إلى حقيقة أن الاقتصاد العالمي قد دخل في حالة ركود أسوأ من الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٩) والأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. وبالمثل ، توقع البنك الدولي أن الاقتصاد العالمي سوف يتوسع بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٠ ، مع استثناء واحد ملحوظ. وحذر من أن الاقتصاد العالمي لا يزال في حالة تقلب ، قائلا: "ومن هنا جاءت اتجاهات البنك الدولي". على الرغم من الجهود الدولية وحزم التحفيز التي أطلقتها المنظمات الدولية والدول والبنوك المركزية العالمية ، [١٦] يشير إلى أنه ، نظرًا للحالة الراهنة والمخاطر التي يشكلها ظهور المرض ، قد تحتاج هذه التنبؤات إلى المراجعة. ومع ذلك ، توقعت الأمم المتحدة [١٧] أن يرتفع الاقتصاد العالمي بأقل من ٢٪ في عام ٢٠٢٠ بسبب تفشي فيروس كورونا ، انخفاضًا من توقع ما قبل تفشي المرض البالغ ٢,٥٪. ، وقد تجري المنظمة مزيدا من التعديلات في ضوء الشكوك

[17]-IMF, 2020, World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery? [Jan] Available at https// www. If. Org/en/publication / WEO/Issues /2020/01/20/weo-update-january2020.

الحالية. والجدير بالذكر أن المنظمة ذكرت الخلافات التجارية والجيوسياسية والاضطرابات المالية وتأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي باعتبارها بعض الصعوبات القائمة التي قد تكون عائقا أمام تحقيق معدلات النمو المشار إليها. اتجهت المنظمات الدولية والإقليمية مؤخرًا إلى مراجعة توقعات النمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٠ واعتماد سيناريوهات أكثر واقعية لعرض خطر تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي بناءً على آثار فيروس كورونا. ولتعكس هذا الواقع ، خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها للنمو العالمي إلى ٢,٤٪. وهذا يجعل مصدري السلع الأساسية أكثر عرضة للتأثر. [١٦]

أطلقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برنامج تحفيز اقتصادي بقيمة ٢ تريليون دولار ، يشمل إرجاء ضرائب ومساعدات لشركات الطيران والفنادق ، استجابة للتأثير المباشر لفيروس كورونا على الاقتصاد ، والذي سيبطئ النمو في عام ٢٠٢٠. [١٧]

وحسب الشكل (١) الموضح حول توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٠%.

شكل (1)
توقعات المنظمات الدولية حول نمو الاقتصاد العالمي لعام 2020 (%)

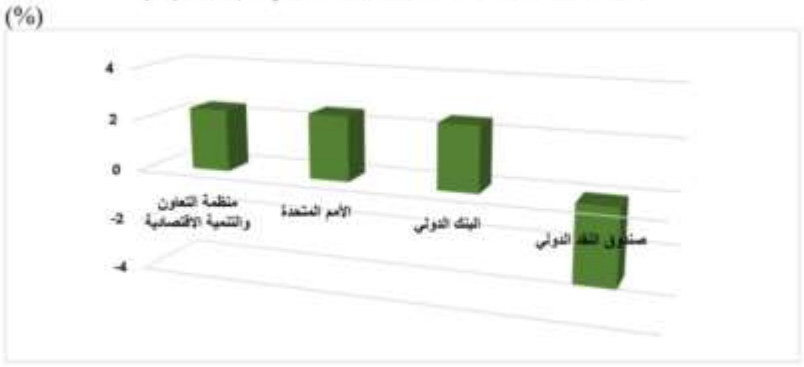

المصدر: التقارير المختلفة للمنظمات الدولية (2020).

وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي إلى - ٣٪ في عام ٢٠٢٠ قبل أن ينتعش ربما ليصل إلى معدل نمو يبلغ ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٢١. تباطؤ التوسع في الولايات المتحدة مسؤول إلى حد كبير عن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. في عام ٢٠٢٠ ، تراجعت إلى سالب ٥,٩ في المائة نتيجة لتفشي الفيروس ، مما تسبب في انخفاض الاستهلاك العام والخاص ، والقلق بشأن أسعار الأصول ، وإغلاق الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تشهد أعلى معدل الأمراض والوفيات في العالم. من المتوقع أن يساهم انخفاض الصادرات والاستهلاك الأبطأ في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,١٪ في منطقة اليورو. من المتوقع أن ينكمش

٢٠- Out look Economic Report , IMF,March 2020.

٢١- المصدر السابق نفسه .

الاقتصاد الياباني بنسبة ٥,٩٪ في عام ٢٠٢٠ ، بينما من المتوقع أن يرتفع الاقتصاد الصيني بنسبة ١,٢٪ فقط. بالنظر إلى حالة عدم اليقين العالمية الحالية ، هناك أيضًا مخاطر سلبية أخرى على الاقتصاد العالمي. [١٨]

كما في الشكل (٢)

شكل (2)
معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات الكبرى في ظل تفشي فيروس كورونا (%)

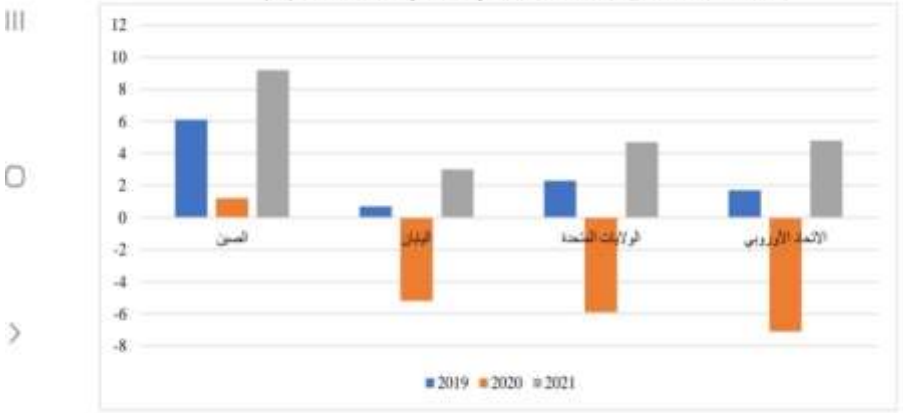

المصدر: صندوق النقد الدولي، (2020)، "توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020 و 2021 "، مارس.

٢- الطلب العالمي :في وقت تلعب فيه الصين دورًا محوريًا في الاقتصاد العالمي ، ظهر فيروس كورونا وانتشر بسرعة إلى أكبر الاقتصادات المساهمة والأكثر تأثيرًا على نمو الاقتصاد العالمي ، مثل الولايات المتحدة واليابان والأوروبية. اتحاد. تمثل هذه المناطق الثلاث أكثر من ٦٠ % من التصنيع العالمي و ٥٠ % من الصادرات المصنعة حول العالم. [١٩] .

تضرر الشرق الأوسط أيضًا بالفيروس ، حيث تضررت إيران وبعض الدول العربية المصدرة للنفط بشدة. وبالتالي ، ستتأثر سلاسل التوريد لبقية العالم بأي صدمات خارجية تتعرض لها الدول المذكورة أعلاه ، حتى تلك التي لم تشهد انتشار الفيروس في أراضيها ، والتي تقع غالبيتها في نصف الكرة الجنوبي. ومع ذلك ، من المتوقع أن يزداد الطلب على الإمدادات والأجهزة واللقاحات الطبية بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس ، مثل النفط والسياحة وخدمات النقل الجوي ، فضلاً عن القيود. بسبب التجارة والسفر عبر الحدود ، فضلاً عن حقيقة أن الدول الكبرى التي تضررت بشدة من تفشي فيروس كورونا تزود مدخلات التصنيع لبعضها البعض والبلدان الأخرى حول العالم ، فإن الاقتصاد العالمي سيتضرر بشدة من أي صدمة إمداد. بسبب الوباء. هذا ينطبق بشكل خاص على السلع التي تعمل كحلقات وسيطة في سلاسل التوريد العالمية.

[22]https:// WWW.imf org/en/ Publication / - IMF (2020), World Economic Outlook, April 2020. Available at: WEO/ issues/2020/04/14/Weo-april- 2020.

[١٩] - ألاونكتاد (٢٠٢٠) ، قاعدة بيانات مؤتمر ألام المتحدة للتجارة والتنمية .

ومع ذلك ، بسبب عمليات الحجر الصحي وحظر التجول المفروضين في عدد من البلدان والاقتصادات الصناعية ، كان للفيروس تداعيات على جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة الإنتاجية (العمالة ورأس المال) ، والتي كانت تعمل بأقل من إمكاناتها الكاملة. الحالات التي ظهرت لأول مرة في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بسبب الإصابات والوفيات التي أثرت على الأداء الاقتصادي. تعد منطقة شرق آسيا ، بما في ذلك الصين واليابان وكوريا الجنوبية ، واحدة من أولى المناطق التي تضررت بشدة من الوباء ، ويعد قطاع تصنيع المنتجات المعمرة (السيارات والإلكترونيات والمعدات الكهربائية ، وما إلى ذلك) أحد الصناعات الأساسية في العالم. من المحتمل أن تتأثر الشركات الصناعية الكبيرة خارج أوروبا والولايات المتحدة بانقطاع الإمداد الناجم عن الوباء الفيروسي , كما هو موضح في الشكل الاتي (٣)

شكل (3)
مساهمة الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي
في الناتج المحلي الاجمالي العالمي، والتصنيع، والصادرات على مستوى العالم (%)

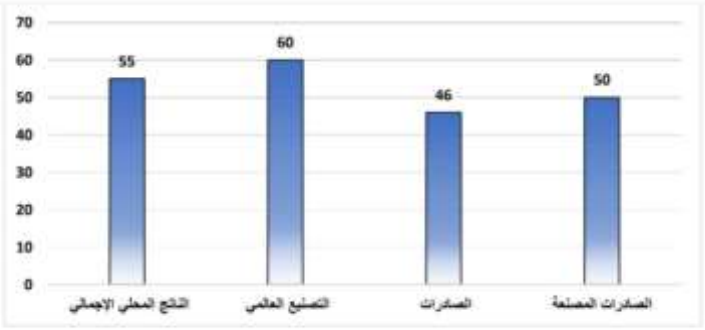

Sources: World Bank (2020), World Databank.

٣- التبادل التجاري : خلال الفترة الوجيزة لتفشي فيروس كورونا ، تعطلت التجارة الدولية ، مما أثر على كل من الصادرات والواردات. كان ذلك متوقعا من قبل منظمة التجارة العالمية التي توقعت تباطؤا مؤقتا في حركة تجارة البضائع حول العالم بسبب ظروف عدم اليقين وإغلاق الحدود بين دول العالم ، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك ، تظهر البيانات أن التجارة العالمية في الخدمات قد تباطأت بشكل كبير هذا العام ، حيث انخفضت من ٤,٧٪ نمو في الربع الأول من عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٢,٨٪ نمو في الربع الثالث من عام ٢٠١٩. منذ تفشي فيروس كورونا كان له تأثير سلبي في المدة القصيرة لعدد من الخدمات الأساسية التي توفر الأساس لميزان مدفوعات البلدان ، مثل خدمات النقل الجوي والخدمات السياحية ، من المتوقع أن يستمر الانخفاض. [٢٠] على سبيل المثال ، سجل مقياس تجارة خدمات النقل الجوي للركاب ٩٣,٥ نقطة ، وحصل مقياس تجارة خدمات تجارة المنتجات على ٩٤,٣ نقطة. يشير

24-WTO(2020) , ,,New WTO indicator finds services trade Weakening in to half of 2019 ,, , Serves Trade Barometer , Dec 2019.

المؤشرين إلى التقدم المحرز في احتواء المرض حتى يناير ٢٠٢٠ ، خاصة في الصين واليابان وكوريا. أما بالنسبة لصناعة السياحة ، فإن السياح الصينيين من بين أهم جنسيات السائحين في عدد من الدول حول العالم. نتيجة لذلك ، من المؤكد أن انتشار الفيروس سيقلل من الإيرادات المتوقعة لشركات السياحة في جميع أنحاء العالم ، وهي الأسواق السياحية للصين. من غير المحتمل أن تنتعش صناعة السياحة مرة أخرى في عام ٢٠٢٠ م ، حيث لن تتلاشى آثار الفيروس حتى أواخر العام التالي. بحلول عام ٢٠٢١ بعد الميلاد ، قد تظهر الصناعة علامات التحسن ، ولكن ليس إلى المستوى الذي وصلت إليه قبل الأزمة. نتيجة لذلك ، من المحتمل أن ترتفع أو تنخفض البلدان المختلفة في مؤشر تنافسية للسفر والسياحة. [٢١] مع ما يقدر بـ ٢٦,٧ نقطة على مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي ، تحتل الصين المركز الثالث عشر ومن المتوقع أن تنخفض في عام ٢٠٢٠ إلى جانب الدول الأخرى التي شهدت معدلات عالية من الإصابة بالفيروس ، مثل تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. تنص على. وذلك بسبب الضوابط والقيود التي تفرضها الدول لمنع الدخول والخروج ، بالإضافة إلى إغلاق المناطق السياحية والترفيهية حتى إشعار آخر. [٢١]

ويوضح الشكل رقم ٤ ترتيب أكبر عشرين دولة في مؤشر تنافسية السياحة والسفر لعام ٢٠١٩.

شكل (4)

ترتيب أكبر عشرين دولة في مؤشر تنافسية السياحة والسفر لعام 2019

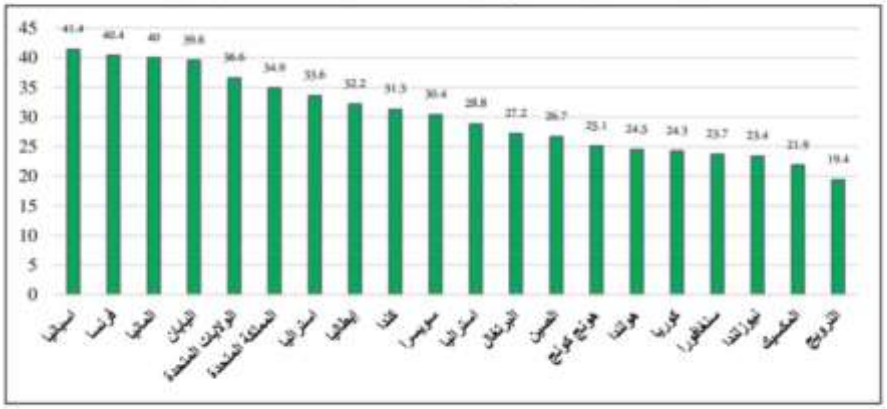

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (2020).

٤- سوق النفط العالمي : يمكن رؤية آثار تفشي فيروس كورونا على سوق النفط العالمية من خلال النظر إلى جانبي العرض والطلب في السوق ، وكذلك البنية التحتية لصناعة النفط التي تأثرت بطريقة نقل النفط. حوالي ٠,٠٨٣ مليون برميل يوميا ، مما يدل على أن انتشار فيروس كورونا أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي حول العالم. كورونا خارج الصين. أثر انتشار الفيروس على وسائل النقل والطلب على الوقود في عدد من القطاعات الاقتصادية ، خاصة الصناعة في كوريا الجنوبية واليابان

[26]- WTO (2020), WTO DG Welcomes G7Leaders, statement on Coved – 19' March 2020. Available at: https:/ WWW. Wto.Org / end lash / news – e / news20- e/drab- 17 mar20-e.htm

ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط. في عام ٢٠٢٠ ، من المتوقع أن يصل إجمالي كمية النفط المطلوبة إلى ٩٩,٧٣ مليون برميل يوميًا. [٢٥] بمقدار ٠,٠٩ مليون برميل ليصل الكمية اليومية إلى حوالي ١,٩٩ مليون برميل. من المهم أن نلاحظ أن المنظمة غيرت بحيث ارتفع الإنتاج في روسيا وتايلاند والهندوسية وسلطنة عمان ، ولكن انخفض في الولايات المتحدة الأمريكية. وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في تقريرها الشهري لشهر مارس ٢٠٢٠ إن تفشي الوباء أضر بأسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كان هذا صحيحًا بشكل خاص بالنسبة لوقود الطائرات ، الذي تأثر بمشاكل في قطاع النقل الجوي بعد انتشار الفيروس. خارج الصين ، تأثر صافي احتياجات مصافي النفط في عدد من أجزاء أخرى من العالم ، وخاصة في آسيا. من ناحية أخرى ، كان لتفشي الفيروس تأثير سلبي على قطاع نقل النفط ، مما أدى إلى تكهنات متشائمة بشأن مستقبل إنتاج النفط العالمي ونقله. ويرجع ذلك إلى أن الإجراءات المتخذة لوقف انتشار المرض في الصين تسببت في انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي ، بما في ذلك تشغيل المصافي ، مما أثر على واردات النفط الخام وأسعار الشحن . [٢٦]

ويوضح الشكل رقم (٥)اسعار النفط العالمية .

شكل (5)

الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فبراير 2019 – مارس 2020)

المصدر: منظمة الاقطار المصدرة للنفط (2020)

المبحث الثالث : (المقترحات و سبل المواجهة لفايروس كورونا)

١ ـ تداعيات الازمة : ـ من خلال تحديد مضمون هذه الازمة وتداعياتها الاولية ، يجب التأكيد على انها ليست ازمه عابرة ، وان سببت أثارا وقتية تجلت في حالة الارباك التي سادت العالم اجمع ، فضلا عن التحديات الاقتصادية المباشرة على مختلف القطاعات التي تمس حياة المواطنين بشكل يومي ،إلا ان هذه الازمة سيكون لها أثعلي منظومة العلاقات الدولية ، وكذلك على الامن . [٢٢]

[٢٢] ـ طارق بروك ، ازمة كورونا : التداعيات وادارة الازمة ، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد الخامس جان في ،٢٠٢١ ، ص١١٣ .

أولاً:- السياسات العامة :بالإضافة إلى آثاره بعيدة المدى على الاقتصاد ككل ، فإن لوباء فيروس كورونا (COVID-19) تداعيات خطيرة على مجموعات وصناعات معينة. ونتيجة لذلك ، قالت مجموعة من الدول إنها ستوفر حزم حوافز لمساعدة المواطنين وتعزيز قدرة المشاريع على الاستجابة للانخفاض الحاد في النشاط الناجم عن انتشار الوباء. أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة بيانًا عامًا بتكلفة تقديرية تبلغ ٢٧ مليار دولار ، تهدف هذه الخطة إلى تعزيز الاقتصاد من خلال تدابير تشمل دعم المياه والكهرباء للسكان وتعزيز الإنتاج التجاري والصناعي. بينما أطلقت قطر حزمة تحفيزية بقيمة ٢٣ مليار دولار لدعم الاقتصاد والقطاع الخاص وتقديم حوافز مالية واقتصادية للقطاع ، كشفت مصر عن خطة شاملة بتكلفة ٦ مليارات دولار لمواجهة فيروس كورونا سريع الانتشار وتحفيز النمو الاقتصادي. كشفت الحكومة السعودية النقاب عن خطة تحفيز بقيمة ١٣ مليار دولار للمساعدة في تمويل مشاريع مختلفة ، بما في ذلك المشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم. [٢٣]

لذلك ، أصبح احتواء وتخفيف آثار فيروس كورونا على رأس المال من الأولويات في الاستعداد للأزمات ، ويمكن أن تساعد الإجراءات السريعة من قبل السلطات الصحية والبنوك المركزية والجهات الرقابية والرقابية على إبطاء انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره الاقتصادية. . تحتاج البنوك في المرحلة المركزية إلى تعزيز الطلب والمستثمر. ستتأثر القطاعات غير الرسمية التي يصعب الوصول إليها سلبًا إذا لم يتم تشديد الظروف المالية وتكاليف الافتراض على الأفراد والمشاريع ، وإذا لم يتم ضمان سيولة السوق. نتيجة لذلك ، يجب أن تأخذ السياسة المالية زمام المبادرة في تقديم الدعم المالي للأفراد والمشاريع الاستثمارية. مع استمرار النشاط الاقتصادي ، اتخذت بعض التحركات المهمة بالطريقة الصحيحة في الأيام الأخيرة. ومع ذلك، هناك الكثير الذي يتعين القيام به. مع استمرار انتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم ، يلزم اتخاذ إجراءات سريعة ومتضافرة لحماية الاقتصاد العالمي والأسواق المالية من خلال تزويدهم بالموارد اللازمة. والأموال مستعدة لمساعدة الدول الأعضاء بأي طريقة ممكنة ، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية للبلدان الأكثر تضررا من الوباء. [٢٤] .

ثانياً :- التدابير والإجراءات الاقتصادية المتخذة في دول العالم : أما بالنسبة لحكومات الدول العربية والأجنبية فقد اتخذت مجموعة من السياسات المالية والنقدية التوسعية والتي من شأنها مساعدة الفئات والقطاعات الأكثر تضررًا على الاستمرار والخروج من الأزمة بأقل خسائر لكن تحتاج الحكومات أيضًا إلى ربط شروط ذكية بعمليات الإنقاذ التي تحمي المصالح العامة؛ مثل: الإجراءات التي تتطلب من المشاريع الاحتفاظ بالعاملين أو حظر إعادة شراء الأسهم، يجب عليهم أيضًا إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ما يضمن إعادة مكافآت ا لاستثمار العام؛ مثل: تمويل البحث والتطوير

[٢٣] - تقرير الاسكوا ، فيروس كورونا - التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية .
[٢٤] - كورونا وأولويات ألاقتصادات العربية – العربي الجديد متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع التالي :-
Https// WWW. Alaraby.co .up.

للوصول إلى لقاح لوباء كورونا بدلًا من ترك المهمة إلى القطاع الخاص، ومن بين تلك السبل ما يأتي:[٢٥]

١- ضخ البنوك المركزية سيولة إضافية في السوق الاقتصادي، لكن هذه المرة يجب عليها وضع الأسس لانتعاش شامل ومستدام، يقوم البعض بالفعل بتنظيم مساعداتهم لضمان علاقة تكافلية مع القطاع الخاص؛ على سبيل المثال: فقد قامت الحكومة الفرنسية بعمليات إنقاذ لقطاعي السيارات والطيران بشرط الحد من انبعاثات الكربون .

٢- تقديم التسهيلات الائتمانية كافة ، وتأجيل سداد القروض والمستحقات أطول مدة ممكنة.

٣- تقديم وزارة المالية الإعانات للمشاريع والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا من الأزمة.

٤- الإعفاءات الضريبية لا صحاب المشاريع الاقتصادية لغرض تنمية هذه المشاريع .

ثالثاً:- السياسات ألاقتصادية الموجه على مستوى دول العالم :نظرًا لظهور السياسات الاقتصادية استجابةً للصدمات الكبيرة في قطاعات معينة ، سيحتاج صانعو السياسات إلى اتخاذ خطوات ملموسة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والأسواق المالية لمساعدة المؤسسات والمنظمات المتضررة.

لمساعدة الأفراد على تلبية احتياجاتهم والشركات في الحفاظ على استقرارهم في مواجهة صدمات جانب العرض وانخفاض الطلب الكلي ، نفذت دول مثل إيطاليا عددًا من التدابير ، بما في ذلك تمديد المواعيد النهائية ، للوصول إلى التحويلات النقدية ، والدعم الدولي ، وخفض الأعباء الضريبية . أوقفت الصين مؤقتًا مساهمات الضمان الاجتماعي للأعمال لتغطية ضرائب المشاريع في المناطق المتضررة ، وتوسيع تغطية أموال الدعم لتوفير الدعم المالي لصغار التجار ، وزيادة الإعانات للرعاية المنزلية والباحثين عن عمل. بالإضافة إلى ذلك ، بالنسبة لأولئك الذين تم تسريحهم ، يمكن زيادة التأمين ضد البطالة مؤقتًا عن طريق تمديد فترته أو زيادة المزايا أو تقليل متطلبات الأهلية.

يجب أن تفكر الحكومات في دفع تكاليف الإجازة المرضية حتى يتمكن الموظفون الذين مرضوا أو لديهم أفراد عائلاتهم من المرض البقاء في المنزل دون القلق بشأن فقدان وظائفهم أثناء الوباء.

يمكن للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية ، لا سيما تلك التي تتطلع إلى إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي قد تكون أقل استعدادًا لمواجهة التقلبات الشديدة ، أن تتوقع استمرار البنوك المركزية في توفير سيولة مصرفية كافية. لتلبية متطلبات التمويل قصير الأجل لهذه المبادرات ، يمكن للحكومات تقديم ضمانات ائتمانية مؤقتة وموجهة. كوريا الجنوبية هي إحدى الدول التي زادت

[٢٥] - أيمن احمد علي العوامر ، سبل وإجراءات مواجهة التداعيات ألاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا ، مركز نور للبحث والاستشارات العلمية / مصر ، ٢٠٢٠، ص ٢٧٤-٢٧٥ .

الإقراض للعمليات التجارية وقروض مضمونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. سوف يتم تشجيع التمديدات المؤقتة والمشروطة والمحدودة زمنياً لآجال استحقاق الديون من قبل منظمي الأسواق المالية والسلطات.

ومن خلال التحفيز النقدي الأوسع نطاقاً ، مثل خفض أسعار الفائدة الرئيسية أو شراء الأصول ، يمكن تعزيز الثقة ويمكن مساعدة الأسواق المالية. هذا مهم لأن السوق يواجه مخاطر من تشديد كبير في الظروف المالية. في الوقت نفسه ، تساعد الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية الكبيرة البلدان الضعيفة وتعطي الاقتصاد دفعة كبيرة. يمكن أن يساعد التنسيق مع المساحة المالية في زيادة الطلب الكلي ، ولكن من المحتمل أن يكون أكثر فاعلية عندما تبدأ العمليات التجارية في العودة إلى طبيعتها. هذا لأن الوباء انتشر في العديد من البلدان ولديه الكثير من الروابط الاقتصادية عبر الحدود. كان لها أيضًا الكثير من التأثيرات الكبيرة. هناك مبرر واضح لاستجابة دولية منسقة ، مما يحد من النشاط الاقتصادي ويؤثر على الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية. لتجنب وقوع كارثة إنسانية ، يجب على المجتمع الدولي مساعدة البلدان التي ليس لديها الكثير من موارد الرعاية الصحية. الوقوف على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان التي تواجه مشاكل من خلال برامج الإقراض المختلفة ، مثل هذا يتيح توزيع الموارد على أساس العوامل في حالة الطوارئ. في حالة البلدان الناشئة والمنخفضة الدخل ، قد يصل هذا إلى ٥٠ مليار دولار. [٢٦]

رابعاً :- دور صندوق النقد الدولي في الحد من أنتشار الفايروس :وقدمت أكثر من عشرين دولة استفسارات بالفعل إلى صندوق النقد الدولي ، ومن المتوقع تقديم المزيد من الطلبات. واستجابة لذلك ، فإن الصندوق على استعداد لاستخدام جميع الإجراءات التالية المتاحة له: - [٢٧]

١- أداة التمويل السريع (RFI) والتسهيل الائتماني السريع (RCF) هما من آليات الاستجابة الطارئة المرنة للصندوق والتي يمكن استخدامها لدعم الدول التي لديها احتياجات فورية في أرصدة مدفوعاتها. يمكن لجميع الدول المشاركة الوصول إلى أداة التمويل السريع. يمكن تقديم دعم يصل إلى ٥٠ مليار دولار أمريكي لدول الأسواق الناشئة والدول العربية من خلال التسهيلين ، بينما يوفر التسهيل الائتماني السريع قروضًا بشروط خاصة تتمثل في سعر الفائدة للدول المؤهلة للاستفادة من موارد الحد من الفقر والنمو. الصندوق الاستئماني (PRGT) دون الدخول في برنامج كامل مع الصندوق في كلتا الحالتين.

[٢٦] - صندوق النقد الدولي ، الحد من التداعيات ألاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجه كبيرة ، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع التالي :-

Https// www.imf. Org.

[٢٧] - التداعيات ألاقتصادية لفيروس كورونا على الدول ، متاح على شبكة الأنترنت الدولية ، مصدر سابق .

٢- قد يؤدي التمويل الطارئ للتسهيلات الائتمانية وأداة التمويل السريع إلى المزيد من مبادرات القروض الكبيرة المدعومة من صندوق النقد الدولي ، بالنظر إلى قدرة الصندوق على الإقراض البالغة ١ تريليون دولار.

٣- يوجد حاليًا أربعون اعتمادًا في الصندوق ، لكل منها التزام إما بصرف الموارد أو توفير تأمين بقيمة إجمالية تقارب ٢٠٠ مليار دولار. قد تمثل هذه الاتفاقات طريقة بديلة لتوزيع الأموال بسرعة لدفع رد الفعل المطلوب في العديد من المواقف.

٤- لتحرير الأموال لاحتواء الجائحة والتخفيف من حدتها ، يمكن لصندوق احتواء الكوارث والإغاثة (CCRT) أن يقدم منحًا إلى الدول الأشد فقرا والأكثر تضررا لتغطية خدمة الديون المستحقة على الصندوق. تبلغ موارد الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف عبء الديون ما يقرب من ٤٠٠ مليار دولار مع تعهد المملكة المتحدة الأخير بما يصل إلى ١٩٥ مليار دولار ، ونحن نعمل عن كثب مع مانحين آخرين لزيادة هذه الموارد لتصل إلى مليار دولار.

٥- سيستمر الصندوق في لعب دور محوري في الحفاظ على النظام النقدي الدولي من خلال ، على سبيل المثال ، تنسيق جهود المؤسسات المالية الدولية الأخرى واتفاقيات التمويل الإقليمية ، وتعزيز العلاقات بين المانحين الثنائيين ، والاتصال عند الضرورة بين البلدان الأعضاء مع تبادل العملات الثنائي القائم.

نظرًا للتطور السريع للأزمة ، يدرك الصندوق أن الوقت جوهري ، ولهذا الغرض ، تقوم المجموعات بالاستعدادات لإمكانية تسريع تفعيل المزيد من تدابير الطوارئ إذا كانوا يرغبون في تفاقم الأزمة.

خامساً :- مقترحات لمواجهة أزمة فايروس كورونا : هناك ست مقترحات لمواجهة ألازمة منها مايلي [٢٨]:-

المقترح الاول :- إنه يقلل من مخاطر الفساد في المشتريات العامة للإمدادات الأساسية ، ويزيد من المرونة الصحية ، ويسرع تطوير وتوافر لقاح فيروس كورونا الجديد ، ويحسن التأهب لوباء في المستقبل ، ويعارض القيود التجارية الجديدة على المنتجات والخدمات الطبية.

المقترح الثاني :- الهدف هو الحفاظ على رأس المال البشري من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون التنقل ، وتقليل معدل البطالة ، وإنفاذ جميع لوائح الصحة والسلامة المهنية المعمول بها من أجل تقليل احتمالية انتقال المرض في العمل.

[٢٨] - متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الموقع التالي :-

https:// aawsat.com.

المقترح الثالث :- أهدافها الأساسية هي استقرار السوق ، واستقرار الأسواق المالية ، وتقوية الاقتصادات التي تكافح ، وزيادة تخصيص رأس المال للشركات ومشاريع البنية التحتية.

المقترح الرابع :- إن تنشيط سلاسل التوريد العالمية والتخفيف من مخاطر الفساد في سلاسل التوريد هو الذي يشكل إنعاش سلاسل القمة العالمية.

المقترح الخامس :- تصميم الحوافز التعاونية ، واستدامة الحوافز طويلة الأجل ، واستقرار سوق الطاقة ، والترويج للسفر والسياحة ، كلها عوامل حاسمة لنجاح أهداف هذا الاقتراح المعلنة لتعزيز القطاعات الخطية والإنتاجية. .

المقترح السادس :- والتي تركز على جعل الناس يستخدمون التكنولوجيا بطريقة آمنة ومسؤولة من خلال تسريع وتمكين التحول الرقمي.

سادساً :- خطوات التدخل لمواجهة تداعيات جائحة كورونا اقتصاديًّا :في عام 2019(عدّ أقل من) 10% من قادة الأعمال من مجموعة العشرين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انتشار الأمراض المعدية خطرًا عالميًا يلوح في الأفق، كما لم تكن الشركات تتوقع أن الوباء قد يختبر سمعتها العامة كصاحب عمل مسؤول، ومع ذلك في أوائل عام 2020 تواجه جميع المنظمات والشركات هذه الأزمة، وتحتاج إلى معالجة الاحتياجات الملحة لفئات مختلفة من الموظفين؛ أولئك الذين يستطيعون ويستمرون في العمل عن بُعد، والموظفون غير البعيدين الذين يمكنهم العمل عن بُعد مع توفير الدعم المناسب، وأولئك الذين لا يتمكنون من العمل عن بُعد، كما أن معظم الشركات لم تنفذ ترتيبات العمل المرنة أو عن بُعد، ومع الإنذار ببدء موجه ثانية من فيروس كورونا يتعين على معظم الشركات وضع تدابير جديدة للقوى العاملة لديها بسرعة حتى تتكيف مع الحال بمرونة مرة أخرى. [٢٩]

يزداد قلق الدول باختلاف مستوياتها من أن التدابير المتخذة لمواجهة تفشي وباء كورونا من قبل الحكومات تزيد من التكاليف المجتمعية، ويؤثر بصورة قوية في النشاط الاقتصادي للدول؛ فقد أصدرت البيانات الأولية لاقتصاد الصيد في الربع الأول من عام 2020 انخفاضًا بنسبة 10%، وتتمثل التكاليف الاقتصادية في مصدين؛ هما: [٣٠]

[٢٩] - أيمن أحمد علي العوامر ، سبل وإجراءات مواجهة التداعيات ألاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا ، مصدر سابق ، ص ٢٧٢.

٣٠-Ugarov, Alexander, (March 2020), Inclusive Costs of NPI Measures for COVID-19 Pandemic: Three Approaches, midrib, p, 2, and 5-8

تكاليف الرعاية الصحية: ويُحسب فيها التكاليف المباشرة للفيروس؛ كتكاليف إقامة الرعاية الحرجة للمرضى؛ إذ يبلغ متوسط تكلفة إقامة المريض الواحد في الولايات المتحدة نحو 2000 دولار أمريكي في اليوم الواحد، وتبلغ تكلفة اختبار الفيروس 51 دولارًا.

خسائر النشاط الاقتصادي والعمالي: يؤثر انخفاض الطلب وعمليات الإغلاق الإلزامية في النقل والخدمات الغذائية والفنون والترفيه، ويفقد النقل الجوي 70% من إيراداته، في حين يفقد النقل البري 50%(ومن المتوقع استمرار ذلك حتى)مايو 2022، وفي الدول التي يعتمد مواطنوها على التسوق الإلكتروني نجد أن انخفاض الطلب على السلع لم يتأثر كثيرًا، لكن ذلك لا يعني تأثر القطاعات الأخرى؛ أهمها تأثر الناتج المحلي للدول؛ ففي أمريكا قد انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة) 4.4%، والخسائر الأكبر والأهم قد حدثت في العمالة وخسارة الكثير من الموظفين وظائفهم نتيجة الإغلاق التام، وقد تأثرت العمالة الأمريكية بنسبة ٦,٦% وهو ما يكون أعلى من ذلك في الدول النامية.

الاستنتاجات // توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها:-

١- أدت جائحة كورونا لأثار سلبية على مؤشر الاقتصاد العالمي الكلي حيث أنخفض معدل النمو ألاقتصادي العالمي وزادت معدلات البطالة والمديونيات الخارجية للدول وعجز الموازنات العامة للدول وعدم استقرار سوق السلع وسوق المال الدولي .

٢- قامت المنظمات الدولية وحكومات الدول المختلفة باتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهة أزمة جائحة كورونا .

٣- أزمة كورونا ستحدث تغييرا واضحا في بنية النظام الدولي. وسوف تسرع التغيير من نظام أحادي القطب ، تتحكم فيه الولايات المتحدة في جميع التفاعلات الدولية ، إلى نظام متعدد الأقطاب ، تلعب فيه روسيا والصين أدوارًا سياسية واقتصادية مهمة إلى جانب الولايات المتحدة. هذا يساعد على التأكد من أن العلاقات الدولية عادلة ومستقرة.

٤- فاعلية السياسات المالية في الحد من تفاقم حالة الركود ألاقتصادي والعمل على تحفيز الاقتصاد .

٥- الانتقال الى مرحلة الاقتصاد الرقمي تساهم في الحد من حالة الركود ألاقتصادي والعمل على تحفيز الاقتصاد .

٦- أحدثت جائحة كورونا تضرراً واضحاً في مختلف القطاعات ألاقتصادية وخصوصاً قطاع السياحة والسفر والطيران الجوي والفندقة والزراعة والصناعة والتجارة الدولية .

٧- توقف الإنتاج لفتره من الزمن تمشيا مع الإجراءات الاحترازية والتباعد الجسدي بسبب عدم توفر وسائل التقنية الحديثة .

٨- عدم استخدام نظام الموازنات المرنة وتجاهل قوائم التدفقات النقدية التشغيلية.

التوصيات //

١- أن تفكر المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية في تقديم المزيد من المنح والمساعدات الفنية للبلدان المعرضة للمخاطر ، بما في ذلك البلدان الأكثر تقدمًا التي تواجه صعوبة في سداد فواتيرها.

٢- النظرفي أمكانية مقايضة الديون والعمل بأدوات أخرى لخفض الديون من قبل المنظمات متعددة الاطراف وذلك لتعزيز الاستثمارات ألاجتماعية وأتاحه الموارد لمواجهة تداعيات COVID- 19.

٣- ينبغي للحكومات أتخاذ تدابير منسقة ومتجانسة على المستوين الكلي والجزئي .

٤- يتطلب على البنوك المركزية زيادة كمية الأموال المتداولة وتخفيف الضغوط المالية الكبرى.

٥- أن تهدف السياسات المالية الى مايلي :-

أ- يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي والمشتريات الحكومية ، خاصة على برامج الرعاية الصحية وأنظمة الاستجابة للطوارئ ، إلى زيادة الطلب وخلق فرص العمل.

ب- الإعفاءات الضريبية ، وإعانات الأجور ، وإطالة الوقت الذي يتعين على الشركات سداد الديون ، ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، كلها طرق لمساعدة الشركات.

ج- تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال تعزيز خطط الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات الضعيفة ، وإنشاء صناديق تعويضات البطالة ، وزيادة عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على المساعدة ، وإعطاء الناس مزيدًا من الوقت لسداد القروض الشخصية ، وضريبة الدخل ، والرسوم الحكومية.

٦- التركيز على التكنولوجيا وذلك من خلال تفعيل دور التكنولوجيا في تقييم مخاطر الوباء والتأهب لمواجهة وتحديد سبل المواجه .

٧- الحقت كوفيد – ١٩أضراراً بكفاءة الرعاية الصحية ولهذا يتوجب توجيه الاستثمار نحو المجال الصحي ويدخل ضمن ذلك الاستثمار المرن .

٨- توثيق الروابط بين العلم ودوائر صنع السياسات من خلال تحقيق حكومات البلدان التي تتوفر فيها المعلومات العلمية والمشورة بالسياسات القائمة على العلم نجاحاً أكبر في مواجهة .

المصادر //

١- المصادر العربية //

١. ألاونكتاد (٢٠٢٠) ، قاعدة بيانات مؤتمر ألامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٢. أيمن احمد علي العوامري ، سبل وإجراءات مواجهة التداعيات ألاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا ، مركز نور للبحث والاستشارات العلمية / مصر ، ٢٠٢٠، ص ٢٧٤-٢٧٥

٣. تقرير الاسكوا ، فيروس كورونا - التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية .

٤. حسين أبراهيم حمادي ، الكلفة ألاجتماعية لأزمة فيروس كورونا : دراسة ميدانية في ناحية العبارة (محافظة ديالى) ، جامعة واسط ، مجلة كلية التربية ، العدد التاسع والثلاثون ، الجزء الثاني ، أيار ، ٢٠٢٠، ص ٤٠١.

٥. صندوق النقد العربي ، تقرير أفاق الاقتصاد العربي – الإصدار الثاني عشر -٢٠٢٠.

٦. عبد الله بو نعاج ، تداعيات ألازمة الصحية كوفيد- ١٩في المغرب وسبل تجاوزها ، مراكش المغرب ، مركز نماء للأبحاث والدراسات حول الصحراء ، ص ١٩٢-١٩٣.

٧. عبد الواحد الخمال ، التداعيات ألاقتصادية لجائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية ، المغرب ، ٢٠٢٠، ص ١٠٦.

٨. مريم رشيد ، تداعيات كوفيد ١٩ ورهانات التنمية المستدامة نحو رؤيا جديدة لتنظيم القطاع غير الهيكل وتأهيل القطاع التعاوني ، صادرات المركز الديمقراطي العربي للدراسات ألاستراتيجية والسياسية ألاقتصادية / المانيا/ برلين ، ٢٠٢٠، ص ١٤٢.

٩. نعيم بمعوشة ، فيروس كورونا (كوفيد ١٩) في الجزائر – دراسة تحليلية – مجلة التمكين – ألاجتماعي ، المجلد ٢٠، جوان ٢٠٢٠، ص ١٢٥- ١١٣ – ١٥١.

١٠. وليد أحمد طلحة ، التداعيات ألاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابريل ٢٠٢٠ ، ص ١٢- ١٣ .

٢- المصادر الاجنبية //

1- Outlook Economic Report , IMF , March 2020.

-2-IMF, 2020, World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery? Jan Available at https// www. If. Org/en/publication / WEO/Issues /2020/01/20/weo-update-january2020.

3- Word Bank , (2020),, Global Economic prospects: Slow Growth and policy challenges ,, Jan.

4- UN ,'' World Economic Situation and prospects 2020'' Jan.

5-Out look Economic Report , IMF,March 2020.

6-WTO(2020) , ,,New WTO indicator finds services trade Weakening in to half of 2019 ,, , Serves Trade Barometer , Dec 2019.

7- World Economic Forum (2020), the Travel & Tourism Competitiveness Report, 2019.

8-WTO (2020), WTO DG Welcomes G7Leaders, statement on Coved – 19' March 2020.

9-Ugarov, Alexander, (March 2020), Inclusive Costs of NPI Measures -.for COVID-19 Pandemic: Three Approaches, midrib, p, 2, and5-8

المواقع الالكترونية //

١ - على شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الرابط التالي:- ١٩/ ١٠/2020/ https://ar.m.www.wikipia.org

٢- وضاح خنفر ، النظام الدولي في عصر كورونا ، عربي بوست ، مارس ٢٠٢٠، متوفر عبر الرابط التالي :- https://bit.ly/2WSRqro

٣- تقرير دولي يصنف المغرب في مراحل متتالية في تصنيف التجارة الدولية / https://www.noonpresse.com، تاريخ الاطلاع ٤/١١/٢٠٢٠.

٤- كورونا وأولويات ألاقتصادات العربية – العربي الجديد متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع التالي :-

Https// WWW. Alaraby.co .up.

٥- صندوق النقد الدولي ، الحد من التداعيات ألاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجه كبيرة ، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع التالي :-

Https// www.imf. Org.

٦- التداعيات ألاقتصادية لفيروس كورونا على الدول ، متاح على شبكة الأنترنت الدولية ، مصدر سابق .

٧- متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الموقع التالي :-

https:// aawsat.com.
[8]-https:// - IMF (2020), World Economic Outlook, April 2020. Available at: WWW.imf org/en/ Publication / WEO/ issues/2020/04/14/Weo-april-2020.
https:/ WWW. Wto.Org / end lash / news – e / news20- e/drab- 17 [٩]-mar20-e.htm
OPEC (2020), Monthly Oil Report, March 202